

قرارات

(٢) يفتح مكتب العملة الإيطالي "حسابا خاصا" باسم البنك الأهلي المصري يسمح عليه برصيد مدين لا يتعدى ٧,٥٣٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة (ما يعادل ٤,٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري تقريبا) يسدد على ثلاثة أقساط سنوية يستحق أولها في أول يولييه سنة ١٩٥٩

ويقيد في هذا الحساب الرصيد الناتج من المقاصة بين الحسابين المركزيين المفتوحين وفقا لترتيبات اتفاق الدفع المؤقت وكذلك المبالغ التي تستحق خلال فترة تسعين يوما من تاريخ إيقاف العمل بالاتفاق المؤقت والمتعلقة بالتزامات تم التعاقد عليها أثناء سريان ذلك الاتفاق

وتحسب فائدة بمعدل ٣٪ سنويا على الفرق بين الرصيد المدين لهذا الحساب الخاص والرصيد الدائن لحساب يفتحه البنك الأهلي المصري لدى مكتب العملة الإيطالي بالليرات الإيطالية متددة الأطراف .

(٣) تتم المدفوعات بين البلدين عن طريق الحسابات التي تفتحتها البنوك المصرية لدى مراسليها بإيطاليا بالليرات متعددة الأطراف . وتعتبر الحسابات الجزئية المفتوحة باسم البنوك المصرية في إيطاليا ضمن حسابات منطقة الليرة متعددة الأطراف

(٤) يرمى النظام النقدي الإيطالي الجديد الى حرية تحويل الليرات الإيطالية المحفوظة في حسابات الليرة متعددة الأطراف الى عملات جميع الدول خارج منطقة الدولار وإن كان يطبق في الوقت الحالى على دول اتحاد المدفوعات الأوروبية بالإضافة الى مصر .

(٥) تسدد رسوم عبور قناة السويس المستحقة على شركات الملاحة الإيطالية بالليرات القابلة للتحويل أو بأى عملة أخرى قابلة للتحويل واحتفظ بحق الحكومة المصرية في طلب السداد بطريقة أخرى بعد مضي شهر من إخطار بهذا المعنى .

وقد اتفق على أنه بمجرد التوقيع النهائي على الاتفاق ، يدفع البنك الأهلي المصري الى مكتب العملة الإيطالي ما يعادل مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري بالليرات الإيطالية متعددة الأطراف مقابل إضافة هذا المبلغ الى "الحساب الخاص" .

(٦) اتفق على معاملة كل من الطرفين للأخر بمبدأ الدولة الأكثر رعاية مع بعض الاستثناءات العادية ، أهمها بالنسبة لمصر دول الجامعة العربية .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية الصادر في ٦ يولييه سنة ١٩٥٧ بالموافقة على اتفاق الدفع بين مصر وإيطاليا ،

قرر :

مادة وحيدة - ينشر اتفاق الدفع المعتود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة جمهورية إيطاليا المرفق نصه والموقع عليه في ٦ يولييه سنة ١٩٥٧ بالجريدة الرسمية ، وينفذ اعتبارا من ٢١ يولييه سنة ١٩٥٧ ؛

وزير الخارجية
(إمضاء)

مذكرة

مرفوعة الى السيد رئيس الجمهورية

بمناسبة ما قرره السلطات الإيطالية أخيرا من إعلان قابلية تحويل الليرة الإيطالية لبعض العملات الأجنبية الأخرى وإنشاء نظام الليرة متعددة الأطراف ، طلبت الحكومة الإيطالية من الحكومة المصرية الدخول في مفاوضات لإنهاء العمل باتفاق الدفع المبرم بين البلدين في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ورسم الأسس الجديدة لتسوية المدفوعات على ضوء النظام النقدي الجديد هناك .

وفي مايو سنة ١٩٥٧ سافر الى روما وفد مصر برئاسة الأستاذ محمد طفي البنا وكيل وزارة المالية والاقتصاد، وانتهت المباحثات بالتوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاق الدفع ألحقت به الخطابات المتبادلة بين الجانبين . وفيما يلي أهم المبادئ التي تضمنها الاتفاق وما لحقته :

(١) ينهى العمل باتفاق الدفع المبرم بين البلدين في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ في اليوم السابق لبدء العمل بالاتفاق الجديد ويعمل بهذا الاتفاق ابتداء من اليوم الخامس عشر بعد التوقيع ويمكن إنهاء العمل به في أى وقت بعد مضي شهر من إخطار أحد الطرفين الطرف الآخر بذلك .

ALEXANDRIA
MAILING
12 AUG 1957
REPI

الوقائع المصرية - العدد ٥٩ في أول أغسطس سنة ١٩٥٧

المادة الثانية

يسمح بتسوية المدفوعات التجارية .

تمنح السلطات المختصة في كل من البلدين على أساس مبدأ المعاملة بالمثل - وفي حدود اللوائح الخاصة بالنقد في كل منهما - التصاريح اللازمة لإمكان إجراء المدفوعات التجارية سالفة الذكر والمبينة في القائمة المرفقة بهذا الاتفاق .

المادة الثالثة

(١) يتسنى العمل باتفاق الدفع المؤقت الموقع عليه في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بين جمهورية مصر والجمهورية الإيطالية في اليوم السابق لتاريخ بدء سريان هذا الاتفاق .

(٢) تقفل الحسابات المتصوص عليها في المادة الأولى من اتفاق الدفع المؤقت سالف الذكر ويسوى الرصيد النهائي الناتج عن المناقصة بين أرصدة هذه الحسابات وفقاً للأحكام الواردة في الخطاب رقم ٧ المرفق بهذا الاتفاق .

(٣) المدفوعات الخاصة بالالتزامات التي تم التعاقد عليها أثناء سريان الاتفاق المؤقت سالف الذكر - والتي لا تكون قد سويت وفقاً لأحكام ذلك الاتفاق أو للأحكام الواردة في الخطاب المرفق رقم ٧ - تجرى تسويتها طبقاً لأحكام المادة الأولى من هذا الاتفاق .

المادة الرابعة

تتكون لجنة مشتركة من ممثلين رسميين مصريين وإيطاليين يعهد لهما متابعة تنفيذ هذا الاتفاق . وتجتمع هذه اللجنة بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين بغية تسوية جميع المسائل التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق .

المادة الخامسة

يقوم البنك الأهلي المصري ومكتب العملة الإيطالي - بالاتفاق فيما بينهما - بوضع جميع الترتيبات الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق .

المادة السادسة

يبدأ سريان هذا الاتفاق وكذا الخطابات المرفقة به - والتي تكون جزءاً لا يتجزأ منه - في اليوم الخامس عشر بعد التوقيع عليه ، ويمكن إنهاء العمل به في أي وقت بعد مضي شهر من إرسال إخطار بذلك .

حرر من صورتين باللغة الفرنسية ووقع عليهما بالأحرف الأولى في روما بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٥٧ م

عن حكومة جمهورية مصر عن حكومة الجمهورية الإيطالية

(٧) تتكون لجنة مشتركة من الجانبين لمتابعة تنفيذ الاتفاق وتدعى بناء على طلب أحد الجانبين كلما دعا الأمر .

(٨) تجرى مباحثات تجارية بين الجانبين في أقرب فرصة ممكنة بغية تنظيم التبادل التجاري بين البلدين على الوجه الأكمل .

(٩) أشار الوفد الإيطالي إلى ما قد تؤدي إليه التفرقة في المعاملة بين الليرة الإيطالية والعملة الحرة وخاصة فيما يتعلق بصادرات القطن من صهوية في شراء المتاملين الإيطاليين للسلع المصرية مقابل الدفع بالليرة القابلة للتحويل خاصة إذا كان الفرق في المداملة يتبدل في نسبة مئوية تزيد عن الفروق الدنيا بين أسعار العملات القابلة للتحويل في أسواق النقد الدولية وأسعارها الرسمية .

وتشرف وزارة الخارجية برفع الأمر إلى السيد رئيس الجمهورية برجاء التكرم بالموافقة على :

أولاً - اتفاق الدفع وملحقاته بين حكومتى جمهورية مصر والجمهورية الإيطالية .

ثانياً - تفويض السيد محمد لطفي البنا في توقيع الاتفاق المذكور وملحقاته نيابة عن الحكومة المصرية .

مع وافر الاحترام ما

وزير الخارجية
(إمضاء)

اتفاق دفع

بين جمهورية مصر والجمهورية الإيطالية

رغبة في تنظيم المدفوعات بين جمهورية مصر والجمهورية الإيطالية قررت حكومة جمهورية مصر وحكومة الجمهورية الإيطالية عند اتفاق بينهما لهذا الغرض وعينتا لذلك مندوبيهما المفوضين وهما :

عن حكومة جمهورية مصر

عن حكومة الجمهورية الإيطالية

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة ومستوفاة الشكل اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى

تم تسوية المدفوعات بين جمهورية مصر والجمهورية الإيطالية بالليرات الإيطالية وفقاً للوائح المعمول بها في كل من البلدين بشأن النقد الأجنبي . ويمكن أيضاً أن تسوى هذه المدفوعات بعملة أخرى في الحدود التي تسمح بها الأحكام المعمول بها في هذا الشأن في البلدين .

المستحقات الدورية والرسوم والاشتراكات والمصاريف الأخرى المماثلة ورسوم الاستغلال التجاري وحقوق التأليف وحقوق استغلال الأفلام.

(٤) أرباح الاستغلال :

أنصبة الفروع في نفقات إدارة مراكزها الرئيسية .

أجر النقل البحري المستحق لبواخر ترافع العلم المصرى أو الإيطالى نتيجة لعمليات نقل تمت لحساب متعاملين من إحدى الدولتين .

أجور نقل الأشخاص المقيمين في مصر أو في إيطاليا بواسطة بواخر أو طائرات ترافع العلم الإيطالى أو المصرى على التوالي .

(٥) تسوية الفوائد والأرباح المتعاقد عليها .

(٦) أية مدفوعات أخرى توافق الحكومتان - أو السلطات المختصة التى تعينها الحكومتان لهذا الغرض - على إضافتها الى هذه القائمة .

الخطاب المرفق رقم ١

القاهرة في _____ سنة ١٩٥٧

السيد وكيل وزارة المالية المساعد

بالإشارة الى ماجاء بالفقرة الأولى من المادة الأولى من اتفاق الدفع بين مصر وإيطاليا الموقع عليه اليوم ، أشرف بأن أنهى إليكم أنه وفقاً للتعليمات الخاصة بالنقد المعمول بها الآن في إيطاليا فإن الليرات الإيطالية المنصوص عليها كوسيلة الدفع بين بلدينا هي الليرات الخاصة بـ "الحسابات الأجنبية بالليرات متعددة الأطراف" .

وسيقوم مكتب النقد الإيطالى بالإخطار عما قد يطرأ من تعديلات على التعليمات الإيطالية الخاصة بالنقد .

كما أرجو الإحاطة بأنه وفقاً للقرار الوزارى الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٧ فإن التحويلات بين " الحسابات الأجنبية بالليرات متعددة الأطراف " يمكن أن تتم دون أى قيد وأن الأموال المقيدة بهذه الحسابات يمكن أيضاً استعمالها بحرية في سوقنا عن طريق البنوك الإيطالية المرخص لها - لشراء أية عملة من العملات القابلة للتحويل المدرجة في سوق النقد الأجنبي بإيطاليا وهي في الوقت الحالى عملات دول اتحاد المدفوعات الأوروبى والمشاركة في نظام المقاصة متعددة الأطراف .

وتفضلوا بإسماة الوكيل بقبول أسموه تقديري .

ملحق

قائمة المدفوعات الجارية

تعتبر المدفوعات المتعلقة بالعمليات المبينة بعد مدفوعات جارية :

(١) توريد السلع باستثناء سلع الترانزيت .

(٢) الخدمات التجارية وغيرها :

مصاريف النقل بجميع أنواعه : البحرى والنهرى والبرى والجوى .

المصاريف الأخرى المتعلقة بحركة البضائع .

مصاريف التخزين والتخليص الجمركى ... الخ .

التأمين على البضائع (الأقساط والتعويضات) .

العمولة والسعرة ومصاريف التمثيل والإعلان

المصاريف العادية لتحويل المواد الخام والتصنيع والإصلاح ... الخ .

المهايا والألعاب ومستحقات الفنانين والرياضيين والمعاشات والإيرادات .

المصاريف والأرباح المتعلقة بتجارة الترانزيت التى تتحقق في مصر

وفي إيطاليا .

المصاريف التى تدفعها البواخر والطائرات التى ترافع العلم المصرى أو الإيطالى فى الموانى والمطارات الإيطالية والمصرية على التوالي (باستثناء قيمة التحويلات بالوقود والتحويلات الأخرى إذا كانت البضائع من أصل أجنبي) .

(٣) العمليات المماثلة للعاملات التجارية :

أنواع التأمين المختلفة وإعادة التأمين (الأقساط والمعاشات والأجور والتعويضات) طالما أن هذه المدفوعات قابلة للدفع بعملة أحد البلدين .

نفقات الصيانة ونفقات المعيشة والمساعدات والإعانات .

نفقات السفر والدراسة والعلاج والاستشفاء والإقامة .

مصرفات وإيرادات الخدمات العامة (كالضرائب والغرامات الخ) .

نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية ... الخ .

المدفوعات الدورية لإدارات البريد والتلفونات والتليفونات ومؤسسات النقل العامة .

الاستحقاقات ورسوم العضوية والاشتراكات والمصاريف المماثلة

الأخرى .

ALEXANDRIA
MAIL OFFICE
12 AUG 1957

الوقائع المصرية - العدد ٥٩ في أول أغسطس سنة ١٩٥٧

الخطاب المرفق رقم ١

القاهرة في

سيادة

بمذكرتكم بتاريخ اليوم تفضتكم بإحاطتي علما بالآتي :

«بالإشارة الى ما جاء بالفقرة الأولى من اتفاق الدفع بين مصر وإيطاليا الموقع عليه اليوم، أتشرف بأن أنهي إليكم أنه وفقاً للتعليمات الخاصة بالنقد المعمول بها الآن في إيطاليا فإن الليرات الإيطالية المنصوص عليها كوسيلة الدفع في بلدينا هي الليرات الخاصة بـ "الحسابات الأجنبية بالليرات متعددة الأطراف" .

وسيقوم مكتب النقد الإيطالي بالإخطار عما قد يطرأ من تعديلات على التعليمات الإيطالية الخاصة بالنقد .

كما أرجو الإحاطة بأنه وفقاً للقرار الوزاري الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٧ فإن التحويلات بين "الحسابات الأجنبية بالليرات متعددة الأطراف" يمكن أن تتم دون أى قيد وأن الأموال المقيدة بهذه الحسابات يمكن أيضاً استعمالها بحرية في سوقنا عن طريق البنوك الإيطالية المرخص لها - لشراء أية عملة من العملات القابلة للتحويل المدرجة في سوق النقد الأجنبي بإيطاليا وهي في الوقت الحالى عملات دول اتحاد المدفوعات الأوروبية والمشاركة في نظام المقاصة متعددة الأطراف .

وأشرف بأن أنهي إليكم بأن الحكومة المصرية توافق على ما تقدم .

وتفضلوا بسلامة

وكيل وزارة المالية المساعد

الخطاب المرفق رقم ٢

القاهرة في

سيادة وكيل وزارة المالية المساعد

بمذكرتكم بتاريخ اليوم تفضتكم بإحاطتنا علما بالآتي :

«بالإشارة الى المحادثات التي انتهت الى اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم، أتشرف بأن أؤيد أنه نظراً للأهمية التي تعلقها الحكومة الإيطالية على مسألة تحويل ممتلكات الرعايا الإيطاليين الذين عادوا أو يعودون من مصر بصفة نهائية، فإن الحكومة المصرية ستسمح بهذه التحويلات بالليرات متعددة الأطراف بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصري لكل عائلة .

وأؤيد لكم أيضاً أن الحكومة المصرية على استعداد لرفع هذا المبلغ الى ٤٠٠٠ جنيه مصري حالما يبدو تحسن على المركز الحالى لميزان المدفوعات المصرية .

وأشرف بأن أنهي إليكم أن الحكومة الإيطالية توافق على ما تقدم وأؤيد لكم أن السلطات الإيطالية ستسمح نفس المعاملة المذكورة بعاليه للرعايا المصريين الذين عادوا أو يعودون بصفة نهائية من إيطاليا .

وتفضلوا بسلامة الوكيل بقبول اسمي تقديري ما

الخطاب المرفق رقم ٢

القاهرة في

سيادة

بالإشارة الى المحادثات التي انتهت الى اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد أنه نظراً للأهمية التي تعلقها الحكومة الإيطالية على مسألة تحويل ممتلكات الرعايا الإيطاليين الذين عادوا أو يعودون من مصر بصفة نهائية، فإن الحكومة المصرية ستسمح بهذه التحويلات بالليرات متعددة الأطراف بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصري لكل عائلة .

وأؤيد لكم أيضاً أن الحكومة المصرية على استعداد لرفع هذا المبلغ الى ٤٠٠٠ جنيه مصري حالما يبدو تحسن على المركز الحالى لميزان المدفوعات المصرية .

وتفضلوا بسلامة بقبول اسمي تقديري ما

وكيل المالية والاقتصاد المساعد

الخطاب المرفق رقم ٣

القاهرة في

سيادة وكيل وزارة المالية المساعد

بمذكرتكم بتاريخ اليوم تفضتكم بإحاطتي علما بالآتي :

أتشرف بأن أؤيد لكم بأن الحكومة المصرية توافق - لحين صدور إخطار آخر - على أن تتم مدفوعات رسوم فئاة السويس المستحقة على شركات الملاحة الإيطالية القابلة للتحويل بأموال أخرى قابلة للتحويل .

ومن المتفق عليه أنه إذا رغبت الحكومة المصرية في اتباع طريقة أخرى لتسوية هذه الرسوم فتستقوم بإرسال إخطار بذلك قبل التنفيذ بشهر .

وأشرف بأن أنهي إليكم بأن الحكومة الإيطالية توافق على ما تقدم .

وتفضلوا بسلامة الوكيل بقبول اسمي تقديري ما

الخطاب المرفق رقم ٣

القاهرة في

سيادة

أتشرف بأن أزيد لكم بأن الحكومة المصرية توافق - لحين صدور إخطار آخر - على أن تتم مدفوعات رسوم عبور قناة السويس المسنحة على شركات الملاحة الإيطالية بالليرات الإيطالية القابلة للتحويل أو بعملة أخرى قابلة للتحويل .

ومن المتفق عليه أنه إذا رغبت الحكومة المصرية في اتباع طريقة أخرى لنسوية هذه الرسوم فستقوم بإرسال إخطار بذلك قبل التنفيذ بشهر .

وتفضلوا ياسيادة ... بقبول أسمي تقديري ما

وكيل وزارة المالية المساعد

الخطاب المرفق رقم ٤

القاهرة في

السيد وكيل وزارة المالية المساعد

أثناء المحادثات التي جرت خلال الأيام الأخيرة بشأن العمليات الخاصة التي صرحت بها السلطات المختصة في بلدنا خلال مدة سريان اتفاق الدفع المؤقت الموقع في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قد اتفقتنا على ما يأتي :

(١) يستمر تبادل السلع المتعلقة بالعمليات الخاصة سائلة الذكر إلى حين انتهاء أجل صلاحية التراخيص الصادرة بشأن هذه العمليات .

(ب) تبقى " الحسابات الفرعية الخاصة " المتعلقة بهذه العمليات مفتوحة إلى أن يتم تنفيذ جميع التحويلات المتصلة بالسلع التي تم تبادلها .

يتم تسديد الأرصدة التي قد تبقى في " الحسابات الفرعية الخاصة " المذكورة آنفا بالليرات الإيطالية متعددة الأطراف وفقا لأحكام الفقرة "٣" من المادة الثالثة من اتفاق الدفع المؤقت الموقع اليوم .

وتفضلوا ياسيادة الوكيل بقبول أسمي تقديري ما

الخطاب المرفق رقم ٤

القاهرة في

سيادة

بمذكرتكم بتاريخ اليوم تفضلتم بإحاطتي علما بالآتي :

أثناء المحادثات التي جرت خلال الأيام الأخيرة بشأن العمليات الخاصة التي صرحت بها السلطات المختصة في بلدنا خلال مدة سريان اتفاق الدفع المؤقت الموقع عليه في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قد اتفقتنا على ما يأتي :

(١) يستمر تبادل السلع المتعلقة بالعمليات الخاصة سائلة الذكر إلى حين انتهاء أجل صلاحية التراخيص الصادرة بشأن هذه العمليات

(ب) تبقى " الحسابات الفرعية الخاصة " المتعلقة بهذه العمليات مفتوحة إلى أن يتم تنفيذ جميع التحويلات المتصلة بالسلع التي تم تبادلها .

يتم تسديد الأرصدة التي قد تبقى في " الحسابات الفرعية الخاصة " المذكورة آنفا بالليرات الإيطالية متعددة الأطراف وفقا لأحكام الفقرة "٣" من المادة الثالثة من اتفاق الدفع المؤقت الموقع اليوم .

وأتشرف بأن أنهى إليكم بأن الحكومة المصرية توافق على ما تقدم .

وتفضلوا ياسيادة بقبول أسمي تقديري ما

وكيل وزارة المالية المساعد

الخطاب المرفق رقم ٥

القاهرة في

السيد وكيل وزارة المالية المساعد

بالإشارة إلى المحادثات التي أدت إلى توقيع اتفاق دفع بين مصر وإيطاليا بتاريخ اليوم، أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم بأنه بغية تنمية التبادل التجاري بين بلدنا فمن رأى الحكومتين :

(١) ألا تبتعد البلدان في علاقتهما التجارية عن الخطوط التقليدية التي سارا عليها حتى الآن .

LEXANDRIA
MAILING
17 AUG 1957

الخطاب المرفق رقم ٦

القاهرة و

السيد وكيل وزارة المالية المساعد

بالمذكرة المؤرخة اليوم تفضلتم بإحاطتى علما بالآتى :

أثناء المحادثات التي جرت بيننا خلال الأيام الأخيرة بخصوص الحسابات الخارجية المفتوحة باسم البنوك الإيطالية لدى البنوك المصرية والعكس ، قد اتفقنا على ما يأتى :

١ - تنقل الحسابات المفتوحة لدى بنوك فى مصر بأسماء البنوك الإيطالية فى أقرب فرصة ممكنة قبل بدء العمل باتفاق الدفع الموقع عليه اليوم ، وتقوم السلطات المصرية بإعطاء التصاريح اللازمة لتحويل أرصدة هذه الحسابات كلما كان ذلك ضروريا .

٢ - تبقى الحسابات المفتوحة لدى بنوك فى إيطاليا بأسماء البنوك المصرية قائمة وتدرج ضمن فئة " الحسابات الأجنبية بالليرات متعددة الأطراف " ويمكن استعمال أرصدها وفقا لذلك .

وأتشرف بأن أنهى إليكم بأن الحكومة الإيطالية توافق على ما تقدم .

وتفضلوا بياسادة الوكيل بقبول أسمى تقديرى ما

الخطاب المرفق رقم ٦

القاهرة فى

سيادة

أثناء المحادثات التي جرت بيننا خلال الأيام الأخيرة بخصوص الحسابات الخارجية المفتوحة باسم البنوك الإيطالية لدى البنوك المصرية والعكس فقد اتفقنا على ما يأتى :

١ - تنقل الحسابات المفتوحة لدى بنوك فى مصر بأسماء البنوك الإيطالية فى أقرب فرصة ممكنة قبل بدء العمل باتفاق الدفع الموقع عليه اليوم ، وتقوم السلطات المصرية بإعطاء التصاريح اللازمة لتحويل أرصدة هذه الحسابات كلما كان ذلك ضروريا .

٢ - تبقى الحسابات المفتوحة لدى بنوك فى إيطاليا بأسماء البنوك المصرية قائمة ، وتدرج ضمن فئة " الحسابات الأجنبية بالليرات متعددة الأطراف " ويمكن استعمال أرصدها وفقا لذلك .

وتفضلوا بياسادة بقبول أسمى تقديرى ما

وكيل وزارة المالية المساعد

من العمل بمبدأ الدولة الأكثر رعاية مع مراعاة الاستثناءات العادية (بالنسبة للجانب الإيطالى لا يطبق هذا المبدأ على دولة الفاتيكان وجمهورية سان مارينو وليبيا والمناطق الموضوعه تحت الإدارة الإيطالية وفى أحوال الاتحادات الجمركية ومناطق التبادل الحر والتبادل عبر الحدود . وبالنسبة للجانب المصرى فلا يطبق هذا المبدأ على البلاد المجاورة والبلاد الأعضاء فى الجامعة العربية) . وعلى ذلك يمتنع الطرفان عن اتخاذ أى إجراءات لتفرقة يكون من شأنها أن يمنح المصدرون أو المستوردون فى كل من البلدين امتيازات أقل من تلك التى يتمتع بها المصدرون أو المستوردون والتابعون لبلاد أخرى .

وبغية تنظيم التبادل التجارى بين البلدين على الوجه الأكل فمن المتفق عليه أن تبدأ فى أقرب فرصة ممكنة مباحثات تجارية بين الحكومتين .

وإذ أرجو أن تتفضلوا التكرم بموافاتى بما يؤيد ذلك فتفضلوا بقبول بياسادة الوكيل أسمى تقديرى ما

الخطاب المرفق رقم ٥

القاهرة فى

سيادة

بذكرتم بتاريخ اليوم تفضلتم بإحاطتى علما بالآتى :

بالإشارة إلى المحادثات التى أدت إلى توقيع اتفاق دفع بين مصر وإيطاليا بتاريخ اليوم أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم بأنه بغية تنمية التبادل التجارى بين بلدينا فمن رأى الحكومتين :

(أ) ألا يعتمد البلدان فى علاقاتهما التجارية عن الخطوط التقليدية التى سارا عليها حتى الآن .

(ب) يستمر العمل بمبدأ الدولة الأكثر رعاية مع مراعاة الاستثناءات العادية (بالنسبة للجانب الإيطالى لا يطبق هذا المبدأ على دولة الفاتيكان وجمهورية سان مارينو وليبيا والمناطق الموضوعه تحت الإدارة الإيطالية وفى أحوال الاتحادات الجمركية ومناطق التبادل الحر والتبادل عبر الحدود . وبالنسبة للجانب المصرى فلا يطبق هذا المبدأ على البلاد المجاورة والبلاد الأعضاء فى الجامعة العربية) . وعلى ذلك يمتنع الطرفان عن اتخاذ أى إجراءات لتفرقة يكون من شأنها أن يمنح المصدرون أو المستوردون فى كل من البلدين امتيازات أقل من تلك التى يتمتع بها المصدرون أو المستوردون التابعون لبلاد أخرى .

وبغية تنظيم التبادل التجارى بين البلدين على الوجه الأكل فمن المتفق عليه أن تبدأ فى أقرب فرصة ممكنة مباحثات تجارية بين الحكومتين .

أتشرف بأن أحيطكم علما بأن الحكومة المصرية توافق على ما تقدم .

وتفضلوا بياسادة بقبول أسمى تقديرى ما

وكيل وزارة المالية المساعد

الخطاب المرفق رقم ٧

القاهرة في

السيد وكيل وزارة المالية المساعد

بمذكرة تم بتاريخ اليوم تفضاتهم بإحاطتى علما بالآتى :

بالإشارة إلى المسادة الثالثة من اتفاق الدفع الموقع عليه اليوم بين مصر وإيطاليا ، أتشرف بأن أزيد لكم ، وافقة الحكومة المصرية على ما يأتى :

١ - تصفية العمليات التجارية :

(أ) يتقبل كل من " حساب الجنيحات المصرية وحساب الليرات " - المنصوص عليهما في المادة الأولى من اتفاق الدفع المؤقت المبرم بين مصر وإيطاليا في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ في اليوم السابق لتاريخ العمل باتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم ، ويستخرج الرصيد النهائى الناتج عن إجراء المقاصة بين الحسابين سالفى الذكر .

(ب) في يوم بدء العمل باتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم يفتح مكتب النقد الإيطالى " حسابا خاصا " باسم البنك الأهلى المصرى بالليرات الإيطالية ويقيد فى الجانب المدين منه ما يأتى :

١ - الرصيد النهائى المشار اليه فى الفقرة " ١ " أعلاه .

٢ - أوامر الدفع التى أصدرها أو يصدرها البنك الأهلى المصرى إلى مكتب النقد الإيطالى خلال التسعين يوما التالية لبدء العمل باتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم ، والمتعلقة بالالتزامات التى تم التعاقد عليها خلال فترة العمل بالاتفاق المؤقت سالف الذكر والخاصة بعمليات ذات صبغة تجارية أو غيرها سبق التصريح بها بين الطرفين ، ومن المتفق عليه أنه مع استبعاد أوامر الدفع التى يكون مكتب النقد الإيطالى قد تسلمها لغاية سنة ١٩٥٧ يجب أن تتضمن الأوامر التى يتسلمها المكتب المذكور بعد ذلك التاريخ مدفوعات غير منظورة لا يقل مجموعها عن ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية .

(ج) يقيد فى الجانب الدائن أو الجانب المدين من " الحساب الخاص " حسب الحالة خلال فترة المائة وخمسين يوما التالية لبدء سريان اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم المدفوعات واجبة الأداء فى مصر أو فى إيطاليا على التوالى نتيجة لرد مبالغ سبق تحويرها عن طريق الحسابين المشار اليهما بالفقرة " ١ " أعلاه أو عن طريق " الحساب الخاص " .

وتتخذ السلطات المختصة فى البلدين التدابير اللزوم

بدون تأخير رد المبالغ سالفة الذكر وبصفة خاصة المدفوعة مقدما أو لتغطية اعمادات متعلقة بعمليات يتضح أنها لم تنفذ خلال فترة التسعين يوما التالية لبدء سريان اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم .

(د) لا يمكن أن يجاوز الرصيد المدين " للحساب الخاص " المشار إليه فى الفقرة " ب " السابقة مبلغ ٧,٥٣٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية . وإمكان تسوية أوامر الدفع التى قد يؤدي تنفيذها إلى تعدى هذا الحد ، سيقوم البنك الأهلى المصرى بتوفير الأموال اللازمة بالليرات متعددة الأطراف لدى مكتب النقد الإيطالى .

٢ - تسديد الرصيد :

(١) يتقبل " الحساب الخاص " المنصوص عليه فى البند " ب " من الفقرة " ١ " أعلاه فى اليوم المائة والخمسين من تاريخ بدء سريان اتفاق الدفع الموقع اليوم .

(ب) يسدد الرصيد القائم فى " الحساب الخاص " بعد إقفاله ، بالليرات الإيطالية أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل على ثلاثة أقساط سنوية متساوية يدفع القسط الأول منها فى أول يوليه سنة ١٩٥٩ .

(ج) تحتسب على " الحساب الخاص " سالف الذكر فائدة بواقع ٣٪ سنويا ، وتحتسب الفائدة فى تواريخ استحقاق الأقساط الثلاثة المنصوص عليها فى البند " ب " السابق وتدفع مع الأقساط فى وقت واحد .

وأزيد لكم أيضا موافقة الحكومة المصرية على أن التدبيرات التى قد تطرأ على اتفاق الدفع الموقع اليوم أو إلغاءه لن يترتب عليها إطلاقا تعديل شروط هذا الخطاب بأية طريقة إذ تبقى هذه الشروط سارية فى جميع الأحوال .

أتشرف بأن أنهى إليكم بأن الحكومة الإيطالية تراقى على ما تقدم .

وتفضلوا بياسادة الوكيل بقبول أسمى تقديرى ما



وتتخذ السلطات المختصة في البلدين التدابير اللازمة لكي يتسنى
بدون تأخير رد المبالغ سالف الذكر وبصفة خاصة المبالغ المذكورة
مقدما أو لتغطية اعتمادات متعلقة بعمليات يتضح أنها لم تنفذ
خلال فترة التسعين يوما التالية لبدء سريان اتفاق الدفع الموقع
بتاريخ اليوم .

(د) لا يمكن أى مجاوز الرصيد المدين "للسبب الخاص" المشار
إليه في الفقرة "ب" السابقة مبلغ ٧,٥٣٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة
إيطالية ولإمكان تسوية أوامر الدفع التي قد يؤدي تنفيذها
إلى تعدي هذا الحد ، سيقوم البنك الأهلي المصري بتوفير الأموال
اللازمة بالليرات متعددة الأطراف لدى مكتب النقد الإيطالي .

٢ - تسديد الرصيد :

(١) يقفل "الحساب الخاص" المنصوص عليه في البند "ب"
من الفقرة "١" أعلاه في اليوم المائة والخمسين من تاريخ بدء
سريان اتفاق الدفع الموقع اليوم .

(ب) يسدد الرصيد القائم في "الحساب الخاص" بمد اقفاله ، بالليرات
الإيطالية أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل على ثلاثة أقساط
سنوية متساوية يدفع القسط الأول منها في أول يولييه سنة ١٩٥٩

(ج) تحتسب على "الحساب الخاص" سالف الذكر فائدة بواقع
٣٪ سنويا ، وتحسب الفائدة في تواريخ استحقاق الأقساط
الثلاثة المنصوص عليها في البند "ب" السابق وتدفع مع
الأقساط في وقت واحد .

وأزيد لكم أيضا موافقة الحكومة المصرية على أن التعديلات التي قد
تطرأ على اتفاق الدفع الموقع اليوم أو الغاءه لن يترتب عليها إطلاقا تعديل
شروط هذا الخطاب بأية طريقة إذ تبقى هذه الشروط سارية
في جميع الأحوال .

وتفضلوا سيادة بقبول أسمي تقديرى ما

وكل وزارة المالية المساهم

ب المرفق رقم ٧

القاهرة في

سيادة

بالإشارة إلى المادة الثالثة من اتفاق الدفع الموقع عليه اليوم بين مصر
وإيطاليا ، أشرف بأن أزيد لكم موافقة الحكومة المصرية على ما يأتي :

١ - تصفية العمليات الحارية :

(١) يقفل كل من "حساب الجنيحات المصرية وحساب الليرات"
- المنصوص عليهما في المادة الأولى من اتفاق الدفع المؤقت
المبرم بين مصر وإيطاليا في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ - في اليوم
السابق لتاريخ العمل باتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم ،
ويستخرج الرصيد النهائي الناتج عن إجراء المقاصة بين الحسابين
سالف الذكر .

(ب) في يوم بدء العمل باتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم يفتح مكتب
النقد الإيطالي "حسابا خاصا" باسم البنك الأهلي المصري
بالليرات الإيطالية ويقيد في الجانب المدين منه ما يأتي :

(١) الرصيد النهائي المشار إليه في الفقرة (١) أعلاه .

(٢) أوامر الدفع التي أصدرها أو يصدرها البنك الأهلي
المصري إلى مكتب النقد الإيطالي خلال التسعين يوما التالية
لبدء العمل باتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم ، والمتعلقة
بالالتزامات التي تم التعاقد عليها خلال فترة العمل بالاتفاق
المؤقت سالف الذكر والخاصة بعمليات ذات صبغة تجارية
أو غيرها سبق التصريح بها بين الطرفين ، ومن المتفق عليه
أنه ، مع استبعاد أوامر الدفع التي يكون مكتب النقد الإيطالي
قد تسلمها لغاية سنة ١٩٥٧ يجب أن تتضمن
الأوامر التي يتسلمها المكتب المذكور بعد ذلك التاريخ
مدفوعات غير منظورة لا يقل مجموعها عن
١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية

(ج) يقيد في الجانب الدائن أو الجانب المدين من "الحساب الخاص"
حسب الحالة خلال فترة المائة وخمسين يوما التالية لبدء
سريان اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم المدفوعات واجبة
الأداء في مصر أو في إيطاليا على التوالي نتيجة رد مبالغ سبق
نحوها عن طريق الحسابين المشار إليهما بالفقرة "١" أعلاه
أو عن طريق "الحساب الخاص" .

الخطاب المرفق رقم ٨

القاهرة في

السيد وكيل وزارة المالية المساعد

بالإشارة الى المحادثات التي جرت بيننا بخصوص تصفية العمليات الجارية وبصفة خاصة الى ما جاء بالنقطة (١) فقرة "ب" بسند (٢) من الخطاب المرفق رقم ٧، أخذت علما أن الحكومة المصرية توافق على منح الأولوية فيما يتعلق بتحويل الآتى :

بالنسبة للأوامر الخاصة بالمدفوعات غير المنظورة ، الأوامر المتعلقة بمدخرات الرعايا الإيطاليين في حدود ٥٠٠٠ جنيه مصرى لكل عائلة .

بالنسبة للأوامر الخاصة بالعمليات التجارية ، يأتي في المقام الأول تحويل المبالغ التي كان يجب دفعها الى المستفيدين الإيطاليين قبل بدء سريان اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم . أو التي يجب دفعها خلال فترة التسعين يوما التالية لبدء سريان ذلك الاتفاق وفي جميع الأحوال تعطى الأفضلية للتحويلات الخاصة بسلع تم تصديرها من إيطاليا الى مصر .

وبعد تنفيذ الطلبات المفضلة حسب الترتيب المذكور ، فإن السلطات الإيطالية المختصة تنتظر بين الرعايا في حدود ما يسمح به مركز "الحساب الخاص" المنصوص عليه في الخطاب المرفق رقم ٧ في الطلب الذي قد يتقدم به البنك الأهلي المصرى لتنفيذ المدفوعات المستحقة بعد فترة التسعين يوما التالية لبدء سريان اتفاق الدفع الموقع عليه اليوم وعلى ألا تتعدى ١٥٠ يوما من التاريخ المذكور .

وتفضلوا ياسيادة الوكيل بقبول أسمى تقديرى ما

الخطاب المرفق رقم ٨

القاهرة في

بمذكرة بتاريخ اليوم تفضلتم بإحاطتى علما بالآتى :

" بالإشارة الى المحادثات التي جرت بيننا بخصوص تصفية العمليات الجارية وبصفة خاصة الى ما جاء بالنقطة (١) فقرة "ب" من الخطاب المرفق رقم ٧ أخذت علما أن الحكومة المصرية توافق على منح الأولوية فيما يتعلق بتحويل الآتى :

بالنسبة للأوامر الخاصة بالمدفوعات غير المنظورة ، والأوامر المتعلقة بمدخرات الرعايا الإيطاليين في حدود ٥٠٠٠ جنيه مصرى لكل عائلة .

بالنسبة للأوامر الخاصة بالعمليات التجارية ، يأتي في المقام الأول تحويل المبالغ التي كان يجب دفعها الى المستفيدين الإيطاليين قبل بدء سريان اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم أو التي يجب دفعها خلال فترة التسعين يوما التالية لبدء سريان ذلك الاتفاق ، وفي جميع الأحوال تعطى الأفضلية للتحويلات الخاصة بسلع تم تصديرها من إيطاليا الى مصر .

وبعد تنفيذ الطلبات المفضلة حسب الترتيب المذكور . الإيطالية المختصة تنتظر بين الرعايا ، في حدود ما يسمح به مركز "الحساب الخاص" المنصوص عليه في الخطاب المرفق رقم ٧ في الطلب الذي قد يتقدم به البنك الأهلي المصرى لتنفيذ المدفوعات المستحقة بعد فترة التسعين يوما التالية لبدء سريان اتفاق الدفع الموقع عليه اليوم وعلى ألا تتعدى ١٥٠ يوما من التاريخ المذكور .

وأشرف بأن أنهى إليكم بأن الحكومة المصرية توافق على ما تقدم .

وتفضلوا ياسيادة بقبول أسمى تقديرى ما

وكيل وزارة المالية المساعد

الخطاب المرفق رقم ٩

القاهرة في

السيد وكيل وزارة المالية المساعد

بالإشارة الى المحادثات التي جرت بيننا بخصوص تصفية العمليات الجارية ، أشرف بأن أزيد لكم أن الحكومة الإيطالية ستمنع التصاريح اللازمة لتصدير البضائع الإيطالية التي تم التعاقد عليها قبل بدء سريان اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم والتي يكون البنك الأهلي المصرى قد أرسل أو سيرسل أوامر الدفع الخاصة بها في الحدود المتفق عليها .

وتفضلوا ياسيادة الوكيل بقبول أسمى تقديرى ما

الخطاب المرفق رقم ٩

القاهرة في

سيادة

بمذكرة بتاريخ اليوم تفضلتم بإحاطتى علما بالآتى :

" بالإشارة الى المحادثات التي جرت بيننا بخصوص تصفية العمليات الجارية ، أشرف بأن أزيد لكم أن الحكومة الإيطالية ستمنع التصاريح اللازمة لتصدير البضائع الإيطالية التي تم التعاقد عليها قبل بدء سريان اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم والتي يكون البنك الأهلي المصرى قد أرسل أو سيرسل أوامر الدفع الخاصة بها في الحدود المتفق عليها .

وأشرف بأن أنهى إليكم أن الحكومة المصرية توافق على ما تقدم .

وتفضلوا ياسيادة بقبول أسمى تقديرى ما

وكيل وزارة المالية المساعد

الخطاب المرفق رقم ١١

القاهرة في

السيد وكيل وزارة المالية المساعد

في نهاية المحادثات التي جرت بيننا خلال الأيام الأخيرة بخصوص
معاملة الليرات الإيطالية القابلة للتحويل التي تدفع في مصر، صرح الوفد
المصرى بأن حكومته رأت أنها لا تستطيع معاملة هذه الليرات القابلة
للتحويل نفس المعاملة الخاصة بالعملات الحرة .

وأرجو أن تأخذوا علماً في هذا الصدد بأنه من رأى الحكومة
الإيطالية أن أية تفرقة في المعاملة بين الليرات القابلة للتحويل والعملات
الحرة، وخاصة فيما يتعلق بصادرات القطن، من شأنها أن تجعل من
الصعب جداً - إن لم يكن من المحال - بالنسبة للتعاملين الإيطاليين
شراء السلع المصرية مقابل الدفع بالليرة القابلة للتحويل خاصة إذا كان
الفرق في المعاملة يمثل في نسب مئوية تزيد عن الفروق الدنيا بين الأسعار
المعمول بها في أسواق النقد الدولية للعملات القابلة للتحويل والأسعار
الرسمية لهذه العملات

وتفضلوا بياسادة الوكيل بقبول أسمى تقديري .

الخطاب المرفق رقم ١١

القاهرة في

سيادة

بمذكرة بتاريخ اليوم تفضلتم بإحاطتي علماً بالآتي :

” في نهاية المحادثات التي جرت بيننا أخيراً في روما بخصوص معاملة
الليرات الإيطالية القابلة للتحويل التي تدفع في مصر، صرح الجانب
المصرى بأن حكومته رأت أنها لا تستطيع معاملة هذه الليرات القابلة
للتحويل نفس المعاملة الخاصة بالعملات الحرة .

وأرجو أن تأخذوا علماً في هذا الصدد بأنه من رأى الحكومة
الإيطالية أن أية تفرقة في المعاملة بين الليرات القابلة للتحويل والعملات
الحرة، وخاصة فيما يتعلق بصادرات القطن، من شأنها أن تجعل
من الصعب جداً - إن لم يكن من المحال - بالنسبة للتعاملين الإيطاليين
شراء السلع المصرية مقابل الدفع بالليرة القابلة للتحويل خاصة إذا كان
الفرق في المعاملة يمثل في نسب مئوية تزيد عن الفروق الدنيا بين الأسعار
المعمول بها في أسواق النقد الدولية للعملات القابلة للتحويل والأسعار
الرسمية لهذه العملات “ .

وأتشرف بأن أنهى إليكم أن الحكومة المصرية أخذت علماً بما تقدم .

وتفضلوا بياسادة بقبول أسمى تقديري ما
وكيل وزارة المالية المساعد

الخطاب المرفق رقم ١٠

القاهرة في

السيد وكيل وزارة المالية المساعد

بمذكرة بتاريخ اليوم تفضلتم بإحاطتي علماً بالآتي

” بالإشارة إلى المحادثات التي جرت بيننا بخصوص تصفية العمليات
البحارية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالفوائد التي ستحتسب على ” الحساب
الخاص ” المفتوح بالليرات الإيطالية، أتشرف بأن أؤيد لكم بأن هذه الفوائد
ستحتسب على الجزء من الرصيد المدين للحساب سالف الذكر الذي يزيد عن
الرصيد الدائن للحساب الذي قد يفتح بالليرات متعددة الأطراف لدى مكتب
العملة الإيطالي باسم البنك الأهلي المصرى “ .

وأتشرف بأن أنهى إليكم أن الحكومة الإيطالية توافق على ما تقدم .

وتفضلوا بياسادة الوكيل بقبول أسمى تقديري ما

الخطاب المرفق رقم ١٠

القاهرة في

سيادة

بالإشارة إلى المحادثات التي جرت بيننا بخصوص تصفية العمليات
البحارية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالفوائد التي ستحتسب على ” الحساب
الخاص ” المفتوح بالليرات الإيطالية، أتشرف بأن أؤيد لكم بأن هذه
الفوائد ستحتسب على الجزء من الرصيد المدين للحساب سالف الذكر الذي
يزيد عن الرصيد الدائن للحساب الذي قد يفتح بالليرات متعددة الأطراف
لدى النقد الإيطالي باسم البنك الأهلي المصرى .

بقبوله أسمى تقديري .

وتفضلوا بياسادة

وكيل وزارة المالية المساعد